

دور ممارسات المحاسبة القضائية في ترشيد فض المنازعات المالية

الحافظ عبدالله محمد خريف و كمال أحمد يوسف
قسم المحاسبة – كلية التجارة – جامعة النيلين

المستخلص

تناولت الورقة دور ممارسات المحاسبة القضائية في ترشيد فض المنازعات المالية حيث تمثلت مشكلة الورقة في إزدياد المنازعات ذات الطابع المالي في أرقعة المحاكم السودانية وحاجة القضاة إلى ممارسات المحاسبة القضائية في ترشيد عملية فض المنازعات المالية . هدفت الورقة إلى التعرف على مدى ممارسة المحاسبة القضائية في بيئة الأعمال السودانية . ومدى إستفادة القضاة من ممارسات المحاسبة القضائية في ترشيد فض المنازعات المالية . ولتحقيق ذلك هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق ممارسات المحاسبة القضائية وترشيد فض المنازعات المالية . ونتيجة لذلك ساعد إستخدام ممارسات المحاسبة القضائية كأداة الفصل في المنازعات المالية في ترشيد فض المنازعات . أوصت الورقة بإصدار معايير المحاسبة القضائية من قبل مجلس المحاسبين القانونيين السودانيين وإهتمام بممارسات المحاسبة القضائية ودورها وأثارها.

الكلمات المفتاحية: المحاسبة القضائية- فض المنازعات .

أولاً: الإطار المنهجي

تمهيد

يعبر النزاع عن حالة التعارض الموجودة بين الأطراف في الأهداف والمصالح، فيعرف عندئذ على أنه وضع تكون فيه مجموعة معينة من الأفراد –سواء عاملين او مجموعة اقتصادية أو سياسية أو قبييلة أو مجموعة عرقية أولغوية أو دينية أو اجتماعية أو أي شيء آخر- تنخرط في تعارض وإع مع مجموعة أو مجموعات أخر معينة أو افراد ضد أفراد او كيانات ،لأن كل هذه المجموعات تسعى لتحقيق أهداف متناقضة فعلاً أو تبدو أنها كذلك. يعتبر الفساد المالي من أبرز أسباب المنازعات المالية التي تحدث بين الافراد والجماعات والكيانات، وقد عرف الفساد المالي على أنه هو الانحرافات المالية ومخالفة الأحكام والقواعد المعتمدة حالياً في تنظيمات الدولة إدارياً ومؤسسياً مع مخالفة ضوابط وتعليمات الرقابة المالية.

مشكلة الدراسة

تتمثل مشكلة الدراسة في إزدياد المنازعات ذات الطابع المالي في ارقوة المحاكم السودانية وحاجة القضاة الى ممارسات المحاسبة القضائية في لترشيد علمية فض المنازعات بما يزيد من تحقيق العدالة الضريبية لمنظمات الاعمال.

أهمية الدراسة

تتمثل أهمية الدراسة في الآتي:

أولاً: الأهمية العلمية:

1. بيان مفهوم وأهمية ممارسات المحاسبة القضائية ومميزاته ومكوناته.
2. بيان مفهوم ممارسات المحاسبة القضائية التي تؤدي الى المنازعات ذات الطابع المالي.

ثانياً: الأهمية العملية:

1. توضيح كيفية ممارسات المحاسبة القضائية.
2. بيان كيفية ممارسة المحاسبة القضائية للقضاء.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة الى تحقيق الآتي:

1. التعرف على مدى ممارسة المحاسبة القضائية في بيئة الاعمال السودانية واثارها.
2. التعرف على مدى وجود منازعات ذات طابع مالي امام المحاكم السودانية.
3. التعرف على مدى استفادة القضاء بالسودان من ممارسات المحاسبة القضائية في ترشيد فض المنازعات المالية.

فرضيات الدراسة:

لتحقيق اهداف الدراسة تم اختبار الفرضيات التالية:

الفرضية: هناك علاقة ذات دلالة احصائية بين تطبيق ممارسات المحاسبة القضائية وترشيد فض المنازعات المالية.

ثانياً: الدراسات السابقة

تناول الورقة العديد من الدراسات التي قام بها الكتاب والباحثون المحاسبة القضائية، والمنازعات المالية ووسائل ترشيد فضها، وفيما يلي يعرض الباحث بعض هذه الدراسات:

دراسة، زائدة، (2016م)

تمثلت شكلة الدراسة في انه إذا كانت عقود الصفقات العمومية في التشريع الجزائري منجبهة، تعرف بأنها عقود مكتوبة دون تحديد بيعتها القانونية،

التعرف على مشاكل تحقيق العدالة الضريبية من الناحية النظرية والتطبيقية، معرفة مدى تحقق العدالة الضريبية في النظام الضريبي الجزائري. توصلت الدراسة الى عدة نتائج منها، النظام الضريبي يحتوي على مزيج متشعب من الضرائب، فهو لم يتخذ من نوع واحد من الضرائب مركزا للهيكل الضريبي بل مزج ما بين الانواع المتاحة، يسهر المشرع الضريبي الجزائري على محاربة الازدواج الضريبي سواء كان ازدواجا داخليا وذلك من خلال توخي حدوته في التشريع الضريبي، أو الازدواج الخارجي من خلال ابرام العديد من الاتفاقيات مع الدول الاخرى. أوصت الدراسة بعدد من التوصيات منها، من الاجدر تخفيض المعدل العادي أو استحداث معدل آخر من أجل ان يطبق على السلع الواسعة الاستهلاك، رغم اعتماد المشرع الضريبي على مبدأ التصاعدي في الضريبة على الدخل الاجمالي إلا ان تقسيم شرائح الدخل الخاضع لهذه الضريبة يحتاج إلى ضرورة إعادة النظر.

ثالثاً: الإطار النظري للمحاسبة القضائية

1- مفهوم المحاسبة القضائية:

عرفت المحاسبة القضائية بأنها مجال من مجالات المعرفة المحاسبية تسهم في فض النزاعات المالية بإبداء الرأي الفني المحايد حول محاولات التلاعب والغش والاحتيال لكسب مكاسب من اطراف خارجية. (مصطفى طاهر شنقرائي، بشير بكري عجيب بابكر، 2016م، ص74). عرف البعض المحاسبة القضائية بأنها إحدى المجالات المهنية الحديثة التي تتطلب مزيجاً من المعرفة والخبرة بالمحاسبة المالية المتقدمة والتدقيق مع مهارات التحريات لحل المشكلات القانونية، ويعد تقرير المحاسب القضائي دليل إثبات في الدعاوى والنزاعات القضائية، كما يقدم أيضاً تحليل محاسبي ملائم لهيئة القضاء يصلح كأساس للنقاش والجدل ثم حسم وحل المنازعات القانونية (ماهر موسى درغام، 2012م، ص12)، وعرفت بأنها محاسبة تقوم على اساس مجموعة من مهارات متخصصة متكاملة في المحاسبة والمراجعة، وبراعة ومهارة في التحريات وهي تنظر دائماً الى ما وراء الأرقام حيث توفر تحليل محاسبي مناسب للقضاء يكون اساسه المناقشة والجدل. كما انها اكثر عمقاً واشمل نطاقاً وأكثر ضبطاً (خالد محمد علي احمد، 2013م، ص5).

كما عرفت المحاسبة القضائية بأنها جمع لمهارات مختلفة في عدة مجالات منها المحاسبة والقانون وعلم النفس بمختلف فروعه وتكنولوجيا المعلومات والاتصال لتحقيق عدة أهداف أهمها المساعدة في مكافحة ومقاضاة الغش. (جميلة سعيد قمبر، 2014م، ص216).

هناك من عرف المحاسبة القضائية بأنها فرع المحاسبة الذي يشتمل على تقديم خدمات الدعم القضائي والتحقيق المحاسبي لكل من الدوائر القضائية والشركات والوحدات الحكومية لمساعدتها في إصدار أحكامها ومنع وكشف الجرائم الاقتصادية ذات الأبعاد المحاسبية من خلال منظومة من المعارف والخبرات في مجالات المحاسبة والمراجعة والقانون والكمبيوتر مدعومة بقدرات ومهارات شخصية في مجالي الاتصال

ومنجهة أخرى، فإنها تخضع لأساليب العقود الإدارية في إبرامها وتنفيذها عن طريق استعمال امتيازات السلطة العامة. هدفت الدراسة إلى تبيان القواعد القانونية المتعلقة بمنازعات الصفقات العمومية من خلال تحليل النصوص القانونية المتعلقة بها واكتشاف التغيرات الموجودة فيها، بالإضافة إلى تبيان بعض الإشكاليات التي تطرح تناقضات كبيرة بين القانون الخاص بالصفقات العمومية وبين القواعد العامة المقررة في قانون التوجيهي للمؤسسات العمومية الاقتصادية. توصلت الدراسة لعدة نتائج منها، أن منازعات الصفقات العمومية مفهوم مستقل عن مفاهيم أخرى مشابهة لها، أن نزاعات الصفقات العمومية تنقسم إلى نوعين أساسيين هما: النزاعات الناشئة في مرحلة إبرام الصفقة العمومية والنزاعات الناشئة في مرحلة تنفيذ الصفقة العمومية. أوصت الدراسة بعدد من التوصيات منها، تدعيم النصوص القانونية الغامضة من خلال صدور التعليمات والقرارات التي تنظم وتفسر الغموض الكامن في النصوص، احتراماً للإدارة والمتعاقد على حد سواء للأجل المحددة في دفتر الشروط عند الإيداع أو الإبرام أو التنفيذ.

دراسة: محجوب، (2017م)

تمثلت مشكلة الدراسة في أن هناك العديد من الدعاوى والنزاعات الخاصة بالمخالفات المالية، والغش والاحتيال في المحاكم السودانية التي تحتاج إلى فصل من خلال التحري والتقصي المهني الشفاف التي تحتاج إلى استخدام التطورات الحديثة في مجال المراجعة بجانب لقانون وغيره المزيد من الدقة والموضوعية في فصل تلك القضايا والنزاعات المالية. حيث أن اساليب المراجعة التقليدية غير كافية، مما يحتم على تلك المحاكم استخدام المراجعة القضائية كاتجاه حديث للحد من تلك المخالفات والتجاوزات المالية. هدفت الدراسة إلى في التحقق من تطبيق المراجعة القضائية في البيئة السودانية وأوجه الاختلاف بينها والمراجعة الخارجية، والتحقق أيضاً من مدى استعانة المحاكم السودانية بالمراجعين في فصل الدعاوى والنزاعات المالية، وفيما إذا كانت تلك المحاكم تميز بين خدمات المراجع القضائي وخدمات غيره من المراجعين، هذا بجانب التحقق من وجود كيان مستقل للمراجعين القضائيين. توصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها، قبول المحاكم السودانية لخدمات الدعم القانوني من المراجعين، وعدم تفريق المحاكم السودانية عند استعانتها بالمراجعين بين المراجع القانوني المالي والمراجع القضائي، وعد وجود كيان خاص بالمراجعين القضائيين بالسودان. أوصت الدراسة بعدد من التوصيات منها، على المحاكم السودانية عند استعانتها بالمراجعين التفريق بين المراجع القضائي والمراجع المالي حسب نوعية الدعوى والنزاع، وتأسيس كيان منفصل للمراجعين القضائيين بالسودان، وتكثيف تدريب القضاة والعاملين في المجال القضائي والقانوني على المراجعة القضائية.

دراسة: يوسف، (2018م)

تمثلت مشكلة الدراسة في معرفة مفهوم العدالة الضريبية ومناهج قياسها ومقومات تحقيقها، وكذا الآثار الناجمة عن عدم تحقق العدالة في النظام الضريبي المتبع، مع محاولة اسقاط كل ذلك على النظام الضريبي الجزائري. هدفت الدراسة إلى التعرف على مفهوم العدالة الضريبية، ومناهج قياسها،

الحقيقية للشركة وما اذا كان هناك حالات غش ام لا، بالإضافة الى تحديد المسؤولية عن هذا الغش نتائجه (ايمان محمد سعد الدين، 2010م، ص255).

3- أهداف المحاسبة القضائية:

تتمثل اهداف المحابة القضائية في الاتي(عبد الجبار علاء الدليعي، 2008م، ص56):

أ. تطوير الاهتمام بأشكال التضليل من خلال تقديم المفاهيم الأساسية لمنع وفحص الغش، تطبيق مهارات التفكير الخلاق داخل إطار مهني يشمل تطبيق نظريات ملائمة لتعريف ومنع الغش مع التركيز على حل المشاكل غير الهيكلية، تطبيق المعرفة الجنائية والقانون المدني من أجل استخدام وتحليل الأدلة وكذلك حقوق الأفراد، فهم وتقييم بيئة الرقابة الداخلية وأثار تكنولوجيا المعلومات على هذه البيئة، توصيل نتائج الفحص بفعالية من خلال الاتصالات الشفوية والتقارير المكتوبة.

ب. تهدف المحاسبة القضائية إلى معرفة أين ذهبت أموال الغير، والكيفية التي ذهبت بها، ومن المسئول عن حالات الغش.

ج. أن المحاسبة القضائية تساعد الدول على مكافحة حالات الفساد والغش.

د. تقديم التحليلات الملائمة من خلال استخدام مهارات المحاسبة القضائية أو التفتيشية وكذلك مهارات المراجعة والفحص.

هـ. تقديم الخبرة في الأمور المالية.

و. إثبات أو تفنيد دعاوى الاحتيال.

4- أساليب المحاسبة القضائية:

ينبغي على المحاسب القضائي وفريقه استخدام تقنيات وأساليب محاسبية وتدقيقية وتحقيقية مناسبة للكشف عن عمليات الغش المالي أو الاقتصادي والحد منها، واهمها ما يلي(Lalita B.Malusare, , 2013, p165):

أ. المراجعة التفاعلية: وهي التي تهدف الى اجراء التحريات اللازمة عن لناطق او الانشطة غير القانونية والمشكوك فيها للتأكد من وجود او عدم وجود غش بها، وتحديد الاشخاص المسؤولين عن ذلك، وتجمع الادلة المناسبة المقبولة لتأييد الدعاوى القضائية.

ب. استخدام النماذج المالية: للوقوف على رأي المنظمة تجاه مختلف امور الزبائن أو الموردين وغيرهم.

ج. تعقب الصفقات: والذي يسمى ايضا بشريط مشهد الجريمة.

د. السيولة النقدية: لإثبات مدى تطابق حسابات الشركة مع المصرف أو غيره.

هـ. اختبارات الشمول: حيث تستثنى البيانات الصحيحة وتشمل الخاطئة فقط.

5- مهام المحاسبة القضائية:

تشارك المحاسبة القضائية بمجموعة واسعة من المهام والتحقيقات والعديد من حالات حماية اصول الشركات والافراد واهمها(McKittrick (Chris, , 2009):

أ. حوادث الإصابات الشخصية، لتحديد حجم الخسائر الاقتصادية الناجمة عن حوادث السيارات وغيرها.

والتحقيق(عبد الحفيظ محمد كريم، عبد الرزاق حسين، 2005م، ص126).

عرفت المحاسبة القضائية بأنها فرع المحاسبة الذي يشتمل على تقديم خدمات الدعم القضائي والتحقيق المحاسبي لكل من الدوائر القضائية والشركات والوحدات الحكومية لمساعدتها في إصدار أحكامها ومنع وكشف الجرائم الاقتصادية ذات الأبعاد المحاسبية من خلال منظومة من المعارف والخبرات في مجالات المحاسبة والمراجعة والقانون والكمبيوتر مدعومة بقدرات ومهارات شخصية في مجالي الاتصال والتحقيق(صالح عبد الرحمن السعد، 2013م، ص16).

المحاسبة القضائية هي مهنة تجمع بين الخبرة المالية ومهارات التحريات والعمل داخل إطار قانوني والذين يوفر أدلة كافية لضبط الغش والتأكد من مصداقية القوائم المالية(مقداد أحمد الجليلي، 2012م، ص98).

2- أهمية المحاسبة القضائية:

تتمثل اهمية المحاسبة القضائية في الآتي(مصطفى طاهر شنقراري، بشير بكري عجيب بابكر، 2016م، ص74):

أ. إن المحاسبة القضائية تنطوي على تطبيق مهارات خاصة في المحاسبة ومراجعة الحسابات والشؤون المالية والأساليب الكمية وأجزاء من القانون والبحوث، والمهارات التحقيقية لجمع وتحليل وتقييم أدلة الإثبات، وتفسير النتائج والتقارير، والمحاسبة القضائية تؤدي على شكل شهادة أو استشارة

ب. تقييم الأعمال: يقوم المحاسب الجنائي بتقييم القيمة الحالية للأعمال، وذلك لأغراض قانونية أو لصالح مجموعة مختلفة من الأطراف، وتقييم الأعمال سواء لأغراض قانونية أو لأغراض أخرى لا يختلف في طبيعته، ويحدث لأغراض قانونية بشكل متكرر كنتيجة للخصومات مع المساهمين، أو لتصفية الشركة، أو لوجود مشاكل تتعلق بالمعاملات الخاضعة للضريبة، ولذلك يتم التعاقد مع المحاسب الجنائي ليقوم بتحديد واضح لمثل هذه الأوضاع، بعد أن يقوم بتجميع معلومات دقيقة عن البنود وهذه المعلومات لها أبعاد مالية وتعاقدية وقانونية وتشغيلية وتاريخية للأعمال محل التقييم، وتستخدم لتطوير تقييمات وفق تقنيات مقبولة عموماً(صالح الخالدي، 2012م، ص152).

ج. تعمل على اعداد محاسب قضائي قادرا لكي يكون خبيرا وفاحصا ومستشارا فعلا يقوم بإجراء تحريات على اقصى دقة وشمولا وعمقا من المراجعة الخارجية، وتقديم تقرير مدعم بالأدلة القانونية الكافية التي تساعد على تأييد الدعاوى القضائية.

د. تمثل اطار متكامل للمحاسبة والمراجعة والقانون معا للعمل على تقديم تحريات أكثر عمقا وأكثر ارتباطا بالدعاوى القضائية حيث تيسر الطريق للمحاسب القضائي لكي يكون مستشارا قضائيا على مستوى عالي(خالد محمد علي احمد، 2013م، ص5).

هـ. تتعامل المحاسبة القضائية مع القضايا التجارية والتي تتعلق بالالتزام المهني للمحاسبين، تقييم الشركات، النزاعات القانونية ذات الطابع المالي، الدمار الكوارث الاقتصادية. تتضمن المحاسبة القضائية التأكد من مدى التزام الشركة بالتشريعات والقوانين الى جانب المراجعة المالية للصفقات الهامة التي تظهر ضمن البنود داخل او خارج الميزانية بهدف تحديد القيمة

ب. منع عمليات الاحتيال أو الحد منها.

ج. الخلافات الزوجية كالبحت عن الأصول المفقودة واماكنها وتقييمها.

د. الخسائر التجارية الاقتصادية كالنزاعات المتعلقة بال عقود والعلامات التجارية.

هـ. حل النزاعات بين الشركاء وغيرهم.

رابعاً: الإطار النظري لفض المنازعات

1- مفهوم النزاع:

يعرف النزاعات أنه نتيجة تنازع بين شخصين أو جماعتين أو وحدتين سياسيتين للسيطرة على نفس الهدف أو للسعي لتحقيق أهداف غير متجانسة (أحسن بوسقيعة، 1998م، ص3).

عرف النزاع بأنه وضع تنافسي يكون فيه الأطراف واعين بتضارب وعدم انسجام المواقف والرؤى (كولاردانيال، 1980م، ص30).

هناك تعريف شامل وعام للنزاع، ينطلق من كونه حالة تفاعل قائم على اللاتعاضد بين فاعلين أو أكثر، حالة من التناقض وعدم التطابق في المصالح والأهداف، قد تكون مصادر النزاع مادية (الموارد الطبيعية أو الرقعة الجغرافية) أو معنوية قيمية (الإيديولوجيا أو الهوية مثلاً) (ابراهيم بولمكاحل، 2017م، ص1).

كما عرف بأنه حالة أو وضعية تنافسية يكون فيها طرفان أو أكثر مدركان لعدم تطابق محتمل لوضعيتهم المستقبلية، والتي لا يمكن لأحد الأطراف أن يحتل فيها مكان الآخر، بما لا يتطابق مع رغباته (محمد أحمد عبدالغفار، 2003م، ص79).

كما عرف البعض النزاع بأنه إدراك مشوه و خاطئ لوضع موضوعي، فالنزاعات حالة مرضية عرضية وليست طبيعة متأصلة، وبالتالي يمكن العمل على حلها والقضاء على أسبابها (ابراهيم بولمكاحل، 2017م، ص1).

النزاع يدور حول اختلافات موضوعية للمصالح، ويمكن تحويله إلى نزاع له نتائج إيجابية على أساس وظيفي، من أجل استغلال الموارد المتنازع عليها (ابراهيم محمد العناني، 2006م، ص13).

2- مفهوم المنازعات الضريبية:

تعتبر الدعوى الضريبية دعوى قضائية من حيث الجهة إدارية من حيث النزاع وهي ضمان جديداً تتيح للمكلف بالضريبة بعد النزاع الذي كان قائماً أمام الإدارة لضريبة عن طريق الشكوى ، والاحتكام لدى لجان الطعن الإدارية (مصطفى غرمة، 2014م، ص51).

فالنزاع الضريبي يتضمن مجموع القواعد المطبقة على الخصومة التي تثار بين المكلف من جهة والإدارة الضريبية من جهة أخرى حول تحديد وربط الضريبة من جهة وتحصيلها من جهة أخرى. إذا يحق للمكلف مخاصمة الإدارة الضريبية من أجل إعادة النظر في تحديد الوعاء أو في التحصيل وطرقه (فوضي لكوسة، 2010م، ص7).

3- أساليب النزاع:

تتمثل أساليب النزاع السائد بين الاشخاص في الآتي (عمرو خيري عبد الله، 2007م، ص3):

أ. التنافس: سلوك التنافس هو التوجه نحو تحقيق أقصى فائدة لطرف النزاع على حساب سائر الأطراف الأخرى ، هذا السلوك يعتمد على فردية التصرف واعتبار المصلحة الذاتية أهم من مصلحة الآخرين.

ب. المسايرة: سلوك المسايرة هو التوجه نحو تفضيل مصلحة الآخرين قبل مصلحة طرف النزاع، هذا السلوك يأخذ في الإعتبار مسائل أخرى بخلاف المصلحة الذاتية.

ج. التجنب: سلوكاً لتجنب هو التوجه إلى تفاديا لدخول في النزاع، هذا السلوك عادة يقوم على حساب انترجح أن مجرد الدخول في النزاع سيلحق ضرر أكبر منتجنبه.

د. الحل الوسط: سلوك الحل الوسط هو التوجه لتقسيم المصالح في النزاع بشكل يحقق مكاسب لكل طرف أقل من المكسب الكامل وأكبر من الخسارة الكاملة (عبد الله مسعودي، 2009م، ص3).

هـ. التعاون: سلوك التعاون هو التوجه لفهم احتياجات ومصالح أطراف النزاع بغرض إيجاد حلول مبتكرة تساعد الأطراف على تحقيق مصالحهم واحتياجاتهم.

4- أسباب النزاعات:

لا تخلو أمة من ظهور صور ومظاهر متعددة للنزاع في بعض القضايا، ويختلف الناس أيضاً في سبل تعاطيهم مع النزاع عند وقوعه، فالرصيد الثقافي والتربوي بين الناس يختلف، وهذا بدوره يترك أثراً حول سبل وكيفية إدارة النزاع والبحث عن حلول له، فالنزاع إذاً مظهر لتأزم العلاقات، وانسداد سبل الحل القائمة أو المتاحة، وهناك آثار ترتب على النزاعات؛ منها ما هو إيجابي، ومنها ما هو سلبي، وللإنسان في إدارته للنزاع دور في تحديد ما يناسب من هذه الآثار، وللنزاع أسبابه المفضية إليه، وله أيضاً مراحل التي يمر فيها من بداية التأزم، إلى حدوث وخروج مظاهر النزاع، ونتائجه على السطح، وتتمثل أسبابا النزاع فيما يلي (عمار عوابدي، 2005م، ص12):

أ. الفساد المالي: يعتبر الفساد المالي من أبرز أسباب المنازعات المالية التي تحدث بين الافراد والجماعات والكيانات، وقد عرف الفساد المالي على أنه هو الانحرافات المالية ومخالفة الأحكام والقواعد المعتمدة حالياً في تنظيمات الدولة إدارياً ومؤسسياً مع مخالفة ضوابط وتعليمات الرقابة المالية.

ب. تشابك الوظائف: قد يكون بسبب تشابك الوظائف في كل وحدة وما تخلق من المزاومة والمنافسة بين الاطراف الباحثة إما عن المحافظة على نطاق مسؤولياتها او السعي للتمدد في نطاق الآخرين. وتتعمد خلق النزاع والقصد من هذا التنافس الظاهري الى السعي لإتقان العمل وإحسانه عن طريق خلق قدرة اكبر على الابداع والتكامل بفضل المواجهة والمقارعة بالحجج بين المسؤولين ذوى الإتجاهات المختلفة (طعمية الجرف، 1985م، ص61).

ج. إختلاف طبيعة العمل: قد ينشأ النزاع لاختلاف في طبيعة عمل وسمات ومميزات الادارات داخل المنشأة الواحدة كالاختلاف في وظائف إدارة التسويق مثلاً والإنتاج والبحوث او المعلومات والتطوير. فالكل يركز على جزئية من وسائل تحقيق الهدف الاكبر للمنشأة او الوحدة فمثلاً ان ادارة المعلومات او البحوث قد يركز على تطوير تقنية بعينها لميزتها النسبية واضعة في اعتبارها المدى البعيد في حين ان ادارة التسويق قد تفضل التنقيّة

النزاع صفة لا يفارق حياة الإنسان ومن الصعوبة ان يتجنب الانسان وهو شيء طبيعي مادام هناك إختلاف في اعراق الناس واشكالهم ومعتقداتهم وموروثاتهم وسحناتهم وامزجتهم وطريقة تفكيرهم، ومن ثم تصرفاتهم واهدافهم ورغباتهم ومخاوفهم ومقاصدهم، فلو دققنا النظر لوجدنا انه لا يوجد شخصان متطابقان شياً ومزاجاً ومشاعراً وتفكيراً في كل حالات والاحوال وكل الاوقات(سميروهبه اسكندر، 1985م، ص27).

خامساً: الدراسة الميدانية:

الفرضية: هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق ممارسات المحاسبة القضائية وترشيد فض النزاعات

الآخري او الحالية وفقا لمخوفها إما للارتفاع تكلفة الانتاج ومن ثم فقد جزء من السوق او فقد العلاقة بالمستهلك(رشيد خلوفي، 2008م، ص311).
د. الأسباب الاقتصادية: إن الفقر واللامساواة الاقتصادية والاجتماعية سببان جذريان يؤديان إلى النزاعات العنيفة، ولا بد من فهم الطريقة التي تدار فيها الموارد وتوزع بين الجماعات، لفهم طبيعة التفاعل السياسي داخل هذه الجماعات وفيما بينها .

5- سلوكيات النزاع:

جدول (1): النسب والتكرارات لعبارات الفرضية.

العبارة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	Total
تطبيق ممارسات المحاسبة القضائية يساهم في ترشيد فض المنازعات الخاصة بالترشيد في العملة	2	6	32	70	40	150
	1.3%	4.0%	21.3%	46.7%	26.7%	100%
تطبيق ممارسات المحاسبة القضائية يساهم في ترشيد فض المنازعات الخاصة بالتهرب الضريبي	0	2	19	84	45	150
	.0%	1.3%	12.7%	56.0%	30.0%	100%
تطبيق ممارسات المحاسبة القضائية يساهم في ترشيد فض المنازعات الخاصة بالتهرب الجمركي	0	7	24	80	39	150
	.0%	4.7%	16.0%	53.3%	26.0%	100%
تطبيق ممارسات المحاسبة القضائية يساهم في ترشيد فض المنازعات الخاصة بالاحتيال والنصب	4	7	27	80	32	150
	2.7%	4.7%	18.0%	53.3%	21.3%	100%
تطبيق ممارسات المحاسبة القضائية يساهم في ترشيد فض المنازعات الخاصة بغسيل الأموال المتحصله من جرائم الفساد	2	11	36	66	35	150
	1.3%	7.3%	24.0%	44.0%	23.3%	100%
تطبيق ممارسات المحاسبة القضائية يساهم في ترشيد فض المنازعات الخاصة بالثراء غير المشروع	0	11	38	63	38	150
	.0%	7.3%	25.3%	42.0%	25.3%	100%
تطبيق ممارسات المحاسبة القضائية يساهم في ترشيد فض المنازعات الخاصة بالابتزاز	1	12	42	58	37	150
	.7%	8.0%	28.0%	38.7%	24.7%	100%
تطبيق ممارسات المحاسبة القضائية يساهم في ترشيد فض المنازعات الخاصة باختلاس الأموال العامة	0	6	17	80	47	150
	.0%	4.0%	11.3%	53.3%	31.3%	100%
تطبيق ممارسات المحاسبة القضائية يساهم في ترشيد فض المنازعات الخاصة بالرشوة	2	14	35	68	31	150
	1.3%	9.3%	23.3%	45.3%	20.7%	100%
تطبيق ممارسات المحاسبة القضائية يساهم في ترشيد فض المنازعات الخاصة بمنازعات الأوراق المالية	1	6	28	83	32	150
	.7%	4.0%	18.7%	55.3%	21.3%	100%
المجموع	12	82	298	732	376	1500
	0.8%	5.5%	19.9%	48.8%	25%	100%

المصدر: إعداد الباحثان من بيانات الدراسة الميدانية، 2019م.

(19.9%) والغير موافقين (5.5%)، والغير موافقين بشدة (0.8%). أي 6% تقريباً هي نسبة آراء الذين يرون أن عبارات الفرضية الأولى سلبية، خلاصة نتائج الجدول هي الموافقة بشقها على ما جاء في الفرضية الأولى.

الجدول (1) أعلاه يوضح النسب والتكرارات لعبارات الفرضية والتي جاءت النسب الكلية لأجوبة أفراد عينة الدراسة لعباراتها كما يلي: جملة الموافقين بشدة (25%)، والموافقين (48.8%)، وهذا يعني أن 74% من أفراد عينة الدراسة يرون أن عبارات الفرضية الأولى إيجابية، ونسبة المحايدون

جدول (2): الإحصاءات الوصفية لعبارات الفرضية.

العبارات	الوسط الحسابي	المنوال	الانحراف المعياري	التفسير حسب الوسط الحسابي
تطبيق ممارسات المحاسبة القضائية يساهم في ترشيد فض المنازعات الخاصة بالترفيف في العملة	3.93	4	.872	موافق
تطبيق ممارسات المحاسبة القضائية يساهم في ترشيد فض المنازعات الخاصة بالتهرب الضريبي	4.15	4	.679	موافق
تطبيق ممارسات المحاسبة القضائية يساهم في ترشيد فض المنازعات الخاصة بالتهرب الجمركي	4.01	4	.781	موافق
تطبيق ممارسات المحاسبة القضائية يساهم في ترشيد فض المنازعات الخاصة بالاحتيال والنصب	3.86	4	.898	موافق
تطبيق ممارسات المحاسبة القضائية يساهم في ترشيد فض المنازعات الخاصة بغسيل الأموال المتحصلة من جرائم الفساد	3.81	4	.925	موافق
تطبيق ممارسات المحاسبة القضائية يساهم في ترشيد فض المنازعات الخاصة بالثراء غير المشروع	3.85	4	.885	موافق
تطبيق ممارسات المحاسبة القضائية يساهم في ترشيد فض المنازعات الخاصة بالابتزاز	3.79	4	.931	موافق
تطبيق ممارسات المحاسبة القضائية يساهم في ترشيد فض المنازعات الخاصة باختلاس الأموال العامة	4.12	4	.759	موافق
تطبيق ممارسات المحاسبة القضائية يساهم في ترشيد فض المنازعات الخاصة بالرشوة	3.75	4	.935	موافق
تطبيق ممارسات المحاسبة القضائية يساهم في ترشيد فض المنازعات الخاصة بمنازعات الأوراق المالية	3.93	4	.787	موافق

المصدر: إعداد الباحثان من بيانات الدراسة الميدانية، 2019م.

التجانس لجميع العبارات ومن خلال قيم الأوساط الحسابية للعبارات والمنوال وحسب مقياس ليكرت الخماسي والموضح سابقاً آراء أفراد العينة هي الموافقة والعمود المسى التفسير يشرح ذلك.

الجدول (2) يوضح الإحصاءات الوصفية لعبارات الفرضية وجاءت الأوساط الحسابية فيه حول الرقم (4) تقريباً لكل العبارات والمنوال حول الرقم (4) أيضاً لكل العبارات وانحرافات معيارية بدرجة عالية جداً من

جدول (3): اختبار مربع كاي لعبارات الفرضية.

العبارات	قيم مربع كاي المحسوبة	درجات الحرية	مستوي الدلالة	القرار
تطبيق ممارسات المحاسبة القضائية يساهم في ترشيد فض المنازعات الخاصة بالترفيف في العملة	102.133	4	.000	قبول العبارة
تطبيق ممارسات المحاسبة القضائية يساهم في ترشيد فض المنازعات الخاصة بالتهرب الضريبي	101.893	3	.000	قبول العبارة

قبول العبارة	.000	3	77.893	تطبيق ممارسات المحاسبة القضائية يساهم في ترشيد فض المنازعات الخاصة بالتهرب الجمركي
قبول العبارة	.000	4	123.933	تطبيق ممارسات المحاسبة القضائية يساهم في ترشيد فض المنازعات الخاصة الاحتيال والنصب
قبول العبارة	.000	4	83.400	تطبيق ممارسات المحاسبة القضائية يساهم في ترشيد فض المنازعات الخاصة بغسيل الأموال المتحصلة من جرائم الفساد
قبول العبارة	.000	3	36.080	تطبيق ممارسات المحاسبة القضائية يساهم في ترشيد فض المنازعات الخاصة بالثراء غير المشروع
قبول العبارة	.000	4	71.400	تطبيق ممارسات المحاسبة القضائية يساهم في ترشيد فض المنازعات الخاصة بالابتزاز
قبول العبارة	.000	3	88.240	تطبيق ممارسات المحاسبة القضائية يساهم في ترشيد فض المنازعات الخاصة باختلاس الأموال العامة
قبول العبارة	.000	4	83.667	تطبيق ممارسات المحاسبة القضائية يساهم في ترشيد فض المنازعات الخاصة بالرشوة
قبول العبارة	.000	4	141.133	تطبيق ممارسات المحاسبة القضائية يساهم في ترشيد فض المنازعات الخاصة بمنازعات الأوراق المالية

المصدر: إعداد الباحثان من بيانات الدراسة الميدانية، 2018م.

6. تقديم تقرير للعدالة عن تضخم الأرباح من خلال استخدام المحاسبة الإبتدائية يساعد في ترشيد فض المنازعات المالية.

التوصيات

من خلال النتائج توصي الورقة بالآتي:

1. إصدار معايير للمحاسبة القضائية من قبل مجلس المحاسبين القانونيين السودانيين والإهتمام بممارسة المحاسبة القضائية ودورها وأثارها.
2. وضع المحاسبة القضائية وإطارها النظري ضمن مقررات المحاسبة بالجامعات السودانية.
3. الحاجة إلى التأهيل العلمي والمهني مع توفير الخبرات المطلوبة حتى يتمكن المحاسب القضائي من أداء واجبه وتقديم معلومات مالية مفيدة لجميع الأطراف.
4. ضرورة وجود جهات أكاديمية أو هيئات أو مؤسسات حكومية تهتم بتدريس مادة المحاسبة القضائية.

قائمة المصادر والمراجع

- ابراهيم بولمكاحل، سلسلة محاضرات مقياس تحليل النزاعات الدولية، (الجزائر: منشورات جامعة قسنطينة، 2017م).
- ابراهيم محمد العناني، اللجوء الى التحكيم الدولي "العام الخاص التجاري"، (القاهرة: دار النهضة العربية، 2006م).
- أحسن بوسقيعة، المنازعات الجمركية في ضوء الفقه واجتهادات القضاء في قانون الجمارك، (الجزائر: دار الحكمة، 1998م).

لاختبار الفرضية " هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق ممارسات المحاسبة القضائية وترشيد فض النزاعات " قام الباحث باستخدام اختبار مربع كاي لعبارات الفرضية وجاءت قيم مربع كاي المحسوبة متراوحة بين (36.080-141.133) وبدرجات حرية (3و4) لجميع العبارات ومستوى الدلالة أقل من (0.05) مما يعني وجود فروق ذات دلالة إحصائية في عبارات الفرضية الأولى وبالرجوع لما سبق من جدول النسب والإحصاءات الوصفية ومربع كاي توصل الباحث إلى وجود فروق دالة إحصائية في آراء أفراد العينة المبحوثة لصالح الموافقة أي هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق ممارسات المحاسبة القضائية وترشيد فض النزاعات والعمود المسعى القرار يوضح ذلك.

سادساً: النتائج والتوصيات

النتائج

من خلال الدراسة النظرية والدراسة الميدانية توصلت الورقة إلى النتائج الآتية:

1. توجد علاقة إيجابية بين البيانات المالية والأدلة المادية التي توفرها ممارسة المحاسبة القضائية في ترشيد فض المنازعات المالية.
2. ساعد استخدام ممارسة المحاسبة القضائية كأدلة الفصل في المنازعات المالية في ترشيد فض المنازعات.
3. أسهمت ممارسة المحاسبة القضائية بتقديم معلومات عن مدى إلتزام الشركة بالتشريعات والقوانين في فض المنازعات المالية.
4. توفر المحاسبة القضائية بأداء التحقيقات لصالح هيئات تطبيق القانون في ترشيد فض المنازعات القانونية.
5. إن تقديم تقرير للعدالة على المبالغ في تقييم عناصر الأصول والخصوم تساعد في ترشيد فض المنازعات المالية.

- عبد الله مسعودي، الوجيز في شرح قانون الاجراءات المدنية والادارية، (الجزائر: دار هومة، 2009م).
- عمار عوابدي، النظرية العامة للمنازعات الادارية في النظام القضائي الجزائري، (الجزائر: المطبعة الوطنية، 2005م).
- عمرو خيرى عبد الله، حل النزاعات، (الاسكندرية: معهد دراسات السلام، 2007م).
- فوزي لكوسة، الدعوى الضريبية وإثباتها في ضوء اجتهادات مجلس الدولة، (الجزائر: دار هومة، 2010م).
- كولار دانيال، العلاقات الدولية، ترجمة خضرخضر، (بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر، 1980م).
- ماهر موسى درغام، المحاسبة الجنائية، مجلة المحاسب الفلسطيني، جمعية المحاسبين والمراجعين الفلسطينية، العدد 19، 2012م.
- محجوب عبد الله حامد، مدى تطبيق المراجعة القضائية في فصل الدعاوى والمنازعات الخاصة بالمخالفات المالية في المحاكم السودانية- دراسة ميدانية استكشافية، مجلة جامعة الأقصى، المجلد 21، العدد 2، 2017م.
- محمد أحمد عبدالغفار، فض النزاعات في الفكر والممارسة الغربية- دراسة نقدية وتحليلية، (الجزائر: دار هومة، 2003م).
- مصطفى طاهر شنقرائي، بشير بكري عجيب بابكر، المحاسبة القضائية في بعض البلدان العربية الواقع والطموحات، مجلة الدراسات العليا، كلية الدراسات العليا، جامعة النيلين، المجلد 4، العدد 14، 2016م.
- مصطفى غرمة، حماية المكلف بالضريبة في منازعات الوعاء الضريبي، رسالة ماجستير في الحقوق والعلوم السياسية غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مباح – ورقلة، الجزائر، 2014م.
- مقداد أحمد الجليلي، المحاسبة القضائية وإمكانية تطبيقها في العراق، مجلة تنمية الرافدين، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، المجلد 34، العدد 107، 2012م.
- يوسف قاشي، اشكالية تحقيق العدالة في النظم الضريبية مع الاشارة الى حالة الجزائر، مجلة الادارة والتنمية للبحوث والدراسات، جامعة البويرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، العدد 10، 2018م.
- Lalita B.Malusare, The Effectiveness of Forensic Accounting in Detecting, Investigating, and Preventing Frauds in India, ايمان محمد سعد الدين، دراسة تحليلية للمحاسبة الابداعية ودور المحاسب القانوني في مواجهتها- بالتطبيق على قطاع الاتصالات والتكنولوجيا المصري، مجلة المحاسبة والإدارة والتامين، كلية التجارة، جامعة القاهرة، المجلد 49، العدد 75، 2010م.
- جميلة سعيد قمبر، قياس مدى اراك اهمية المحاسبة الجنائية وضرورة دمجها في مناهج التعليم العالي لدى اعضاء هيئة التدريس بأقسام المحاسبة في الجامعات الليبية بالمنطقة الغربية، مجلة الجامعة، كلية الاقتصاد، جامعة الزاوية، المجلد 1، العدد 16، 2014م.
- خالد محمد علي احمد، دور المحاسبة القضائية في الحد من ممارسات الفساد المالي، المؤتمر الدولي الاول في المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة، جامعة بني سويف، 9-21 مارس 2013م.
- رشيد خلوفي، قانون المنازعات الادارية، تنظيم واختصاص القضاء الاداري، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2008م).
- زائدة سامية، منازعات الصفقات العمومية، رسالة ماجستير في الحقوق غير منشورة، كلية الحقوق، جامعة أبو بكر بلقايد – تلمسان، الجزائر، 2016م.
- سمير وهبة اسكندر، التحكيم ودوره في تسوية منازعات العمل الفردية، (القاهرة: الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، 1985م).
- صالح عبد الرحمن السعد، المحاسبة القضائية في المملكة العربية السعودية: الممارسة الحالية والنظرة المستقبلية- دراسة ميدانية استكشافية، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، كلية الاقتصاد والادارة، جامعة الملك عبد العزيز، المجلد 27، العدد 1، 2013م.
- صلاح الخالدي، إطار مقترح للمحاسبة القضائية ودورها في اكتشاف عمليات الاحتيال المالي، رسالة دكتوراه في المحاسبة غير منشورة، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد، 2012م.
- طعمية الجرف، القانون الاداري، نشاط الادارة العامة. أساليبه ووسائله، (القاهرة: دار النهضة العربية، 1985م).
- عبد الجبار علاء الدليحي، واقع المحاسبة القضائية من وجهة نظر القضاء، مجلة الدراسات الامنية، كلية التجارة، جامعة بغداد، المجلد 2، العدد 3، 2008م.
- عبد الحفيظ محمد كريم، عبد الرزاق حسين، المحاسبة والمراجعة الجنائية كمجال جديد في مهنة المحاسبة، مجلة دراسات في المال والأعمال، كلية المحاسبة، جامعة غريان، المجلد 1، العدد 7، 2005م.

International Interdisciplinary research, Vo3, No3, New Delhi, 2013,
p165

– McKittrick Chris, **Forensic Accounting It's Broader Than You
Might Think And It Can Help Your Organization**, The McKittrick
Report May, Report Issue 1, 2009, available at:
[http://www.app.box.com/shared /fsqij0ca09](http://www.app.box.com/shared/fsqij0ca09)